|  |  |
| --- | --- |
| **ال‍مجلس 2019 جنيف، 20-10 يونيو 2019** | logo_A-[Converted] |
|  |  |
|  |  |
| **بند جدول الأعمال: ADM 28** | **الوثيقة C19/90-A** |
|  | **27 مايو 2019** |
|  | **الأصل: بالفرنسية** |
| مذكرة من الأمين العام | |
| مساهمة من جمهورية كوت ديفوار | |
| تنفيذ القرار الجديد الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018 (PP-18)  بشأن مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في أعمال الاتحاد | |

يُشرفني أن أُحيل إلى الدول الأعضاء في المجلس مساهمة مقدمة من **جمهورية كوت ديفوار**.

هولين جاو  
الأمين العام

مساهمة من جمهورية كوت ديفوار

تنفيذ القرار الجديد الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018 (PP-18)   
بشأن مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في أعمال الاتحاد

|  |
| --- |
| **ملخص**  تعرض هذه الوثيقة تعليقات كوت ديفوار بشأن تنفيذ القرار الجديد الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018 بشأن مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في أعمال الاتحاد.  وتركِّز هذه التعليقات على الفقرات **2.3** و**5.3** و**5.4** و**6.4** و**3.5** من مشروع التقرير المقدم للنظر فيه.  **الإجراء المطلوب**  توافق كوت ديفوار على التوصيات المقدمة إلى المجلس، باستثناء الفقرة 3.5 المقدم بشأنها مقترح بديل.  \_\_\_\_\_\_\_\_\_  **المراجع**  [*القرار 209*](https://www.itu.int/en/council/Documents/basic-texts/RES-209-E.pdf)*؛ والوثيقة* [*C19/56*](https://www.itu.int/md/S19-CL-C-0056/en) |

# مناقشة

تُحيط كوت ديفوار علماً بالتقرير المتعلق بتنفيذ القرار 209 بشأن مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في أعمال الاتحاد.

وتُشير كوت ديفوار على وجه الخصوص إلى صعوبة تحديد المستوى الأقصى من الإيرادات الذي يمكن لجميع البلدان أن تتماشى معه.

ويتمثل أحد التحديات الرئيسية لهذا القرار في حثّ الشركات الصغيرة والمتوسطة من البلدان النامية على المشاركة. فلهذه الشركات الصغيرة والمتوسطة دور رئيسي لتؤديه في سد الفجوة الرقمية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وهي الأداة الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ونظراً إلى ما تقدم، نؤيد جميع التوصيات المقدمة إلى المجلس، باستثناء الفقرة 3.5 التي نقدم بشأنها مقترحاً بديلاً.

## 1.1 التوصية 3.5

توصي الفقرة 3.5 من التقرير "بأن يعتمد المجلس مستوى أقصى للإيرادات السنوية بمبلغ **15 مليون فرنك سويسري** لتنفيذ التعليمات المنصوص عليها في الفقرة *يقرر* 3 من القرار الجديد بشأن الشركات الصغيرة والمتوسطة".

وتستند هذه التوصية إلى تحليل الإيرادات المعرّضة للخطر في الاتحاد وفقًا لعتبتين: 15 مليون فرنك سويسري و**50 مليون فرنك سويسري**.

وينبغي إجراء هذا التحليل على أساس مبدأ اعتماد رسوم مخفضة ومختلفة من أجل الشركات الصغيرة والمتوسطة من البلدان النامية والمتقدمة.

وعليه، حُدد مبلغ هذه الرسوم المخفضة بقيمة 3 975 فرنكاً سويسرياً في حالات الشركات الصغيرة والمتوسطة من البلدان المتقدمة وبقيمة 1 987,50 فرنكاً سويسرياً في حالة الشركات الصغيرة والمتوسطة من البلدان النامية، رهناً باستعراض المجلس لها بانتظام.

ونظراً إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة قد صُنفت بالفعل حسب الرسوم التي يتعين دفعها، فإننا نرى أن العتبات التي ينبغي تحديدها لتصبح الشركات الصغيرة والمتوسطة مؤهلة لذلك يجب أن تأخذ هذا العامل في الاعتبار.

ولذلك، ينبغي تحديد عتبتين:

• عتبة مرتفعة للشركات الصغيرة والمتوسطة من البلدان النامية لحثها على المشاركة.

• عتبة منخفضة للشركات الصغيرة والمتوسطة من البلدان المتقدمة، وهو ما سيمكن من تفادي خسائر في إيرادات الاتحاد لأن غالبية الشركات الصغيرة والمتوسطة من أعضاء القطاعات هي من البلدان المتقدمة.

# المقترحات

لأغراض تعزيز إدماج المنتسبين من الشركات الصغيرة والمتوسطة من مناطق الاتحاد الخمس، تقترح كوت ديفوار، استناداً إلى العتبتين الواردتين في التقرير، ما يلي:

- عتبة قدرها 50 مليون فرنك سويسري للشركات الصغيرة والمتوسطة من البلدان النامية؛

- عتبة قدرها 15 مليون فرنك سويسري للشركات الصغيرة والمتوسطة من البلدان المتقدمة.

وتدعو كوت ديفوار فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية (CWG-FHR) إلى تحليل تأثير هذا المقترح الذي يبدو أكثر إنصافاً ويلتزم بروح القرار 209.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_